

The role of Forensic accounting in combating money laundering - a field study on the Kingdom of Saudi Arabia - in light of its accession to Financial Action Task Force (FATF)

Salwa Hussein Roshdy Ismail

Fatimah Shoaib Mostafa

College of Business || King Khalid University || KSA

Abstract: This research aimed to clarify the role of Forensic accounting in the development of accounting work mechanisms to combat money laundering operations, and how to benefit from the Kingdom of Saudi Arabia joining Financial Action Task Force (FATF) in that, the researchers relied on carrying out this research on the descriptive analytical approach and relied on the statistical packages for science program Statistical Package For Social Science (SPSS / Pc +) in hypothesis testing, sample analysis, data compilation, tabulation and analysis. The research found that there is a direct relationship between Forensic accounting services and its components and the accession of Saudi Arabia to Financial Action Task Force (FATF) and combating money laundering operations. The research recommended to increase the activation of Forensic accounting programs in the Saudi Organization for Certified Public Accountants as well as business colleges of King Khalid University to contribute to the elimination of money laundering operations in line with the Kingdom's current status as a permanent member of Financial Action Task Force (FATF).

Keywords: Forensic Accounting, Money Laundering, Financial Action Task Force (FATF).

دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال - دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية- في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (الفاتف)

سلوى حسين رشدي إسماعيل

فاطمة شعيب مصطفى

كلية الأعمال || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف البحث إلى توضيح دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة عمليات غسل الأموال، وكيفية الاستفادة من انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة العمل المالي (الفاتف) في ذلك، اعتمد الباحثان في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية+Spss/Pc (Statistical Package For Social Science) في اختبار الفروض وتحليل العينة وتفرغ البيانات وتبويبها وتحليلها وتوصل البحث إلى أن هناك علاقة طردية بين خدمات المحاسبة القضائية ومقوماتها وانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة العمل المالي (الفاتف) ومكافحة عمليات غسل الأموال وأوصى البحث بزيادة تفعيل برامج المحاسبة القضائية في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وكذلك كليات الأعمال التابعة لجامعة الملك خالد للمساهمة في القضاء على عمليات غسل الأموال بما يتوافق مع وضع المملكة الحالي كعضو دائم في منظمة العمل المالي (الفاتف).

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، غسل الأموال، منظمة العمل المالي (الفاتف)

1- المقدمة

تمهيد:

تشكل الأموال أساس الاقتصاد وعماد الحياة المعاصرة وأحد مقومات النظام السياسي والاجتماعي، وقد نتج عن التطور الاقتصادي ظهور ما يطلق عليه المادية المطلقة، فقد أصبح تحقيق الربح بأي طريقة هو الاعتقاد السائد لدى اغلب الأشخاص، لإعطاء تبرير لما يقومون به من نشاطات غير مشروعة وابرز هذه النشاطات غسل الأموال (المنشاوي، 2018، فقرة1)، وحيث ان المحاسبة القضائية احد فروع المحاسبة التي تلعب دور مهم في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة بالمجتمع فقد زاد الاهتمام بها في الآونة الاخيرة باعتبارها تسهم بفاعلية في منع وكشف عمليات غسل الاموال وهذا ما توصلت اليه دراسة (الكبيسي، 2016).

مشكلة البحث:

ان جريمة غسل الاموال قد انتشرت بشكل متزايد على المستويين المحلي والدولي بفعل العولمة واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وسرية الحسابات المصرفية، وضعف عمليات الرقابة والتجديد المستمر في وسائل واشكال عمليات غسل الاموال وعدم التطبيق الجيد للقوانين والتشريعات (خليفة، 2012)، الامر الذي جعل من هذه العمليات ذات اثار سلبية عديدة تحتاج إلى أساليب وادوات تتناسب مع طبيعتها ومن هنا يبرز دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الاموال لما يتوفر فيها من خصائص وتكامل للمعرفة العلمية والعملية للمحاسبة والمراجعة، فالمحاسبة القضائية تذهب إلى ما وراء الصفقات وتقوم بالتقصي في كل شيء وليس الارقام فقط، وقد اشارت بعض الدراسات في نتائجها إلى التزام البنوك السعودية بشكل جيد بالقواعد الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي واهتمامها بتوعية موظفيها بخطورة عمليات غسل الاموال(السعد، العمودي، 2019). وفي اطار الجهود المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية واهتمامها بمحاربة عمليات غسل الاموال وفي ظل انضمامها كعضو دائم في منظمة العمل المالي (الفاتف) تحاول الباحثتان من خلال هذا البحث توضيح دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الاموال في المملكة العربية السعودية.

فروض البحث:

تتمثل فرضيات البحث في

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام خدمات المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لانضمام المملكة لمنظمة الفاتف على مكافحة عمليات غسل الأموال.
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى توضيح دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة عمليات غسل الأموال وكيفية الاستفادة من انضمام المملكة لمنظمة العمل المالي الفاتف في ذلك ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية.

1. توضيح مفهوم المحاسبة القضائية والياتها التي تساعد في مكافحة غسل الأموال.
2. التعرف على عمليات غسل الأموال وأساليبها وكيفية التصدي لها.
3. محاولة اثبات صحة فروض البحث.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى:

1. إن الموضوع الذي يتناوله البحث يجاري التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية، حيث يتم دراسة العلاقة بين أحد الاتجاهات المعاصرة في علم المحاسبة وهي المحاسبة القضائية، وأحد أشكال الفساد والجرائم المالية وهي غسيل الأموال.
2. توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه المملكة العربية السعودية بعضويتها لمنظمة الفاتف في مكافحة غسيل الأموال.

حدود البحث:

تقتصر حدود البحث على الآتي:

- الحدود الموضوعية: دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال.
- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس بكلية الأعمال جامعة الملك خالد وبعض أعضاء زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: تمت عملية جمع البيانات والمعلومات خلال عام 2019 م

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

1- المحاسبة القضائية

تعتبر المحاسبة القضائية من الموضوعات المستحدثة نسبياً، ولقد أشارت العديد من الدراسات في المجال المالي والمحاسبي إلى أهمية تطبيق المحاسبة القضائية، خاصة مع تزايد حالات الغش والاحتيال المالي، والتي لا يستطيع القضاء إصدار أحكام بشأنها نظراً لطبيعتها المالية والمحاسبية، وبالتالي تطلب الأمر اللجوء إلى الخبراء والمحاسبين القضائيين، وذلك لمساعدة القضاء للمساهمة في الفصل في الدعاوي القضائية وإصدار أحكام عادلة.

أولاً- أسباب ظهور المحاسبة القضائية:

مع تزايد حالات الغش والاحتيال المالي ظهرت المحاسبة القضائية وبالتالي زاد الطلب على انتشار ظاهرة الغش والفساد المالي في القوائم المالية، وإتباع الإدارة لممارسات محاسبية احتيالية وذلك من أجل تحقيق أهداف خاصة بها وتغيير حقيقة المركز المالي للمنشأة، كل ذلك أدى إلى اهتزاز ثقة المستثمرين وزيادة شكوك مستخدمي القوائم المالية في عدالة وصدق القوائم المالية.

- 1- ان المراجعين الداخليين قادرين وبشكل مؤكد على الكشف عن الفساد والاحتيال المالي في القوائم المالية، ولكنهم ليسوا في وقت يسمح لهم باتخاذ الإجراء المناسب في الوقت المناسب (Larry، Grumbly، 2003).
- 2- تعتبر الوظيفة الأساسية للمراجعين الخارجيين هي إبداء الرأي حول مدي عدالة القوائم المالية، وبالتالي فإن وظيفته لا تتمثل في الكشف عن الاحتيال المالي في القوائم المالية (Asaolu، 2009).

3- انهيار العديد من الشركات الكبرى ولجوء أصحاب المصلحة بتلك الشركات إلى رفع الدعاوي القضائية، وبالتالي هناك حاجة إلى خبراء أو مستشارين لإبداء آرائهم حول تلك النزاعات (بابكر، 2018).

ثانيا- مفهوم المحاسبة القضائية:

لقد ظهرت محاولات عديدة في مجال الأدب المحاسبي لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، وكان من أبرزها تلك التي نادى بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى (الكبيسي وعبدان، 2016: 13).

ونجد في الواقع كثير من التسميات لها على سبيل المثال المحاسبة القضائية، المحاسبة الجنائية، المحاسبة التحقيقية وغيرها ولكن الباحثان استخدمتا مصطلح المحاسبة القضائية وفيما يلي بعض تعريفات الكتاب والباحثين لمفهوم المحاسبة القضائية.

قامت قمبر باستخدام المحاسبة الجنائية كمرادف للمحاسبة القضائية وتم تعريفها بأنها جمع لمهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون وعلم النفس بمختلف فروعها وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتحقيق عدة أهداف أهمها المساعدة في مكافحة الغش ومقاضاته وتقييم الاعمال والحكم في حالات الإهمال المهني، من قبل المحاسبين القانونيين، وتقديم شهادة خبير للمحاكم (قمبر، 2014: 216). وعرفها آخر بأنها تحليل محاسبي يستطيع الكشف عن الاحتيال المحتمل وتقديمه بطريقة مناسبة إلى المحكمة (Ramasmwamy، 2007، p33). وعرفت جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين الأمريكية ACFE المحاسبة القضائية بأنها "استخدام المهارات المحاسبية في القضايا التي تتضمن دعاوى جنائية أو مدنية فعلية أو محتملة وهي لا تقتصر على مبادئ المحاسبة والتدقيق المقبولة قبولاً عاماً، إنما تتضمن تقدير الأرباح المفقودة والدخل والأصول أو الأضرار، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، والاحتيال، وأي قضايا أخرى تتضمن الخبرة المحاسبية في النظام القانوني (Mckittrick، Chris، 2009). ويضيف آخر ان المحاسبة القضائية مجال من مجالات المحاسبة تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة ومهارات التحريات في وضوء المعرفة بالأمور القانونية، وهي تركز على فحص الماضي لإلقاء نظرة على المستقبل، وتزداد الحاجة إليها عند وجود شكوك مهنية ودعاوي قضائية تتطلب الإدلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساعد على تأييد الدعاوي القضائية وتنوير القضاء ومعاونته على إقرار الحق وتحقيق العدالة. (السيسي، 2006: 44).

مما تقدم يستطيع الباحثان تعريف المحاسبة القضائية بأنها (استخدام علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من اجل كشف الإضرار المالية والتقرير عنها وذلك للفصل في النزاعات القانونية بصورة عادلة).

ثالثا- أهمية المحاسبة القضائية:

نتيجة لتعرض عدد من الشركات العالمية الضخمة لبعض الأحداث الاقتصادية الهامة قبل عام 2006م كالانهيارات والاحتيال والإفلاس المالي، وكذلك حدوث الأزمة العالمية التي ألقطت بظلالها الكثيرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وعلى مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة خاصة، وكان السبب الأول لتلك الانهيارات المالية والكوارث هو الزيادة والنمو في بيئات الغش والاختلاسات المالية، والتواطؤ بين إدارات الشركة ومكاتب المحاسبة والمراجعة وغيرها من الأسباب التي ترتب عليها زيادة معدل الدعاوي القضائية والنزاعات المالية، ومن ثم برزت أهمية اللجوء للمحاسبة القضائية والحاجة إلى خدماتها لتسوية النزاعات والفصل فيها (السعد، 2013). وبرزت أهمية المحاسبة القضائية نتيجة الممارسات المحاسبية المضللة بالقوائم المالية، وهذا ما أدى إلى ظهورها كما أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على عدم كفاية التأهيل العلمي الحالي للمدققين لاكتشاف الغش والتضليل في القوائم المالية، وعلى ضرورة

تعلم مهارات المحاسب القضائي مثل رفع مستوى الشك المهني، والتركيز على البحث والتقصي عن الغش والتضليل في التقرير المالي (etal, arens, 2008). كما أنها تساعد على تضييق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي إلى استعادة ثقة جمهور المستفيدين والمستثمرين في المعلومات المالية ويقلل من فجوة الثقة والمصدقية في التقرير المالي (Crumbly, Rezaee, 2007).

رابعاً- مجالات تطبيق المحاسبة القضائية:

تطبق المحاسبة القضائية في العديد من المجالات من أهمها ما يلي:

- تقديم الاستشارات ذات الطبيعة المالية في مجال الدعاوي القضائية للمساهمة في فض النزاعات التي تنشأ عن المسؤولية المهنية والدعاوي المدنية.
- المساهمة في فض وتسوية النزاعات التجارية والمالية والمحاسبية.
- شاهد خبير أمام المحاكم في حالات التقاضي التي تنطوي على مجالات المحاسبة.
- مكافحة عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال البحث والتقصي عن أنشطة غسل الأموال (Scott, 2003).

خامساً: مهارات المحاسب القضائي:

- يجب على المحاسبين القضائيين ان يتوافر لديهم مهارات معينة ومنها الآتي:
- المعرفة المعمقة بالقوانين والتشريعات، وإجراءات التقاضي.
- مهارة التفكير التحليل المنظم والمنهجي لحل النزاعات.
- ممارسة أعلى درجات الشك المهني عند تنفيذ برنامج التدقيق.
- المهارات المتميزة في الاتصال الشفوي والمكتوب وتقنيات المعلومات.
- فهم عميق للعلوم المحاسبية المتقدمة والمراجعة. (سعد الدين، 2010)
- المعرفة المتعلقة بعلم الجريمة بالإضافة إلى دراسة علم النفس لمرتكبي الجرائم المالية (Oxedok, 2016)

2- عمليات غسيل الاموال: المفهوم والمكافحة في ظل رؤية المملكة 2030

تعد جريمة غسيل الأموال من الجرائم ذات العواقب الوخيمة، التي تهدد كافة المجتمعات كما انها تعتبر تحدي حقيقي للحكومات، كما أنها قضية تهم النشاط المالي والعالمي مما دفع بالمجتمع الدولي إلى وضع التشريعات والإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة، حيث ان خطر غسيل الأموال أصبح يهدد جميع الدول خاصة بعد استغلال غاسلي الأموال للتطورات المصرفية الحديثة في تنفيذ جرائمهم والمملكة العربية السعودية، باعتبارها عضو فعال في المجتمع الدولي، قامت بخلق أجواء تنافسية اقتصادية ووضع استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه الجريمة وذلك ما ترمي إليه رؤية المملكة 2030.

أولاً- مفهوم عمليات غسيل الأموال:

تعرف عملية غسيل الأموال بأنها حيازة أو تملك أموال بطرق غير مشروعة. وكذلك القيام بعمليات اقتصادية ومالية، لاستثمار الأموال الغير مشروعة داخل نطاق المؤسسات المالية والمصرفية محلياً ودولياً (الدوري، 2007: 138). وعرفها أحد الباحثين بأنها جريمة منظمة ترتكبها جماعات إجرامية منظمة، ومتخصصة فهي جريمة عابرة للحدود (صالح، 2011: 2).

ويرى الباحثان ان عملية غسيل الأموال هي(عملية تلي جريمة منظمة هذه الجريمة، قد حققت إيرادات غير مشروعة أيا كانت هذه الجريمة تجارة مخدرات، تجارة أسلحة، وغيرها ويحاول أصحاب هذه الأموال إضفاء المشروعية على أموالهم، من خلال عمليات مصرفية شراء عقارات او الدخول في أي عمليات تجارية تخفي حقيقة هذه الأموال).

ثانيا- عوامل انتشار ظاهرة عمليات غسيل الأموال:

ازدادت عمليات غسيل الأموال في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، لاسيما في دول العالم الثالث على الرغم من أن هذه الظاهرة في الأساس نشأت من التجارة في المحرمات والفساد الإداري ولكن بعد ظهور العولمة والتحويلات الالكترونية والاختراقات على الأنظمة، أصبحت هذه الظاهرة أكثر خطورة، حيث تعدد وتنوع المراكز المالية والمؤسسات المصرفية مع انخفاض الرقابة المالية على تلك المؤسسات، وكذلك التوسع والتنوع في حجم التجارة الدولية الالكترونية، مما انعكس بشكل واضح على خدمات البنوك والمؤسسات المالية (الدوري، 2007).

ثالثا- أهم أساليب غسيل الأموال:

يوجد العديد من الأساليب التي يلجأ إليها غاسلي الأموال في إعادة استخدام هذه الأموال من أهمها الشركات الوهمية: وهي شركات لا تمارس أي نشاط في الواقع الفعلي رغم تأسيسها بشكل قانوني وعلى الأغلب تكون ذات فروع متعددة داخل وخارج الدولة بما يسهل عملية إدخال وإخراج الأموال عن طريق حساباتها المفتوحة لدى المصارف من خلال سلسلة من العمليات التي يصعب تتبع حركتها وصغر مبلغها(عبيد، على، 2014).التقدم التكنولوجي: حيث أن التطور السريع الذي يشهده العالم على مستوى العالم الرقمي جعل منه احد أهم الوسائل لغسيل الأموال من خلال إمكانية إعداد سلسلة من العمليات المعقدة والسريعة التي يمكن من خلالها صعوبة تتبع المصادر غير الشرعية للأموال وإيداعها في الحسابات المفتوحة لدى المصارف أو نقل المبالغ من حساب إلى آخر باستخدام الوسائل الحديثة كالبطاقات الذكية والبطاقات الائتمانية وأجهزة الكمبيوتر ومن خلال الإنترنت عبر منظومة حماية وتشفير لضمان سرية عمليات الإيداع والسحب بحيث يصعب معه إمكانية تعقبها (مصطفى، الرفيعي، محمد، 2008).

رابعا- مراحل عملية غسيل الأموال:

تمر عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل هي:

الأولى: مرحلة التوظيف: هي تلك العملية التي يقوم فيها غاسل الأموال بمحاولة التخلص من الأموال غير المشروعة، فيقوم بإيداعها داخل النظام المصرفي او تحويلها خارج الدولة. (الخريشة، 2009)، وقد تسمى هذه المرحلة بمرحلة الإحلال أو الإيداع، والتي تعتبر من أخطر المراحل، لأنه يتم فيها التعامل المباشر مع الأموال غير المشروعة. الثانية: مرحلة التغطية وفيها يتم تضليل الجهات الرقابية والقضائية عن المصدر أو مصادر الأموال غير المشروعة، وذلك من خلال عمليات مصرفية معقدة ومتتالية، تهدف إلى فصل الأموال غير المشروعة عن أصلها (قشقوش، 2002)، ويمكن اعتبار هذه المرحلة هي مرحلة إخفاء لأصل الأموال ومصدرها الحقيقي عن طريق فتح حسابات وهمية أو ما شابه ذلك. أما الثالثة فهي: مرحلة الدمج وهي آخر مراحل غسيل الأموال، حيث يتم من خلالها إعطاء الأموال غير المشروعة صبغة قانونية، حيث استطاع غاسل الأموال قطع الصلة تماما بين هذه الأموال ونشأتها الأصلية ويصبح المال وكأنه مال مشروع ومباح، وبعد ذلك يصبح من الصعب كشف هذا المال وتمييزه لكونه تم تنظيفه مثل أن يتم شراء أسهم في شركات لها سمعتها التجارية الطيبة، أو الاستثمار في قطاع السياحة(مصطفى، وآخرون، 2008).

خامسا- التأصيل التاريخي لجهود المملكة في عمليات مكافحة غسيل الأموال:

لقد كان للمملكة العربية السعودية جهودا في مكافحة غسيل الأموال، حيث أنشئت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15) وتاريخ 1420/1/17هـ الموافق 1999/5/3م، ومقرها مؤسسة النقد العربي السعودي برئاسة محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. ويشارك في عضويتها (13) جهة حكومية معنية بمكافحة غسل الأموال وهي (وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة التجارة والاستثمار، وزارة المالية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، رئاسة أمن الدولة، النيابة العامة، رئاسة الاستخبارات العامة، الهيئة العامة للجمارك، هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي). وتمثل اللجنة الدائمة للمملكة في اجتماعات مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) وكذلك في مجموعة العمل المالي الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا فاتف) وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة، حيث تُعد مجموعة العمل المالي الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير والسياسات وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، وتولت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال مسؤولية التنسيق لعملية التقييم المتبادل الأولى التي أجريت للمملكة في العام 2004م من قبل مجموعة العمل المالي. كما تولت اللجنة الدائمة أيضاً مسؤولية عملية التقييم المتبادل الثانية في العام 2010م التي تمت من قبل فريق تقييم مشترك بين مجموعتي العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أظهرت نتائج هذين التقريرين (التقييمين) التقدم الكبير والتميز الذي حققته المملكة في تبني وتطبيق التوصيات الصادرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وآخرها نظام مكافحة غسل الأموال (الصادر في أكتوبر 2017)، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (الصادر في نوفمبر 2017) وقد تلقت المملكة دعوة من مجموعة العمل المالي في عام 2015 للعمل كعضو مراقب وجاءت هذه الدعوة تقديراً لدور المملكة على المستويين الدولي والإقليمي ثم قامت المنظمة في يوم 2019/6/21 بتنويع المملكة عضو دائم في المنظمة (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2019، فقرة 1- 3).

سادسا- أهمية مكافحة غسيل الأموال:

تبرز أهمية مكافحة غسيل الأموال لما لها من انعكاسات سلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فالانعكاسات الاقتصادية تتمثل في زيادة معدل التضخم وانهيار قيمة العملة الوطنية وكذلك ارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الاجتماعية السلبية فتتمثل في حدوث خلل في توزيع الدخل القومي في المجتمعات التي تنتشر فيها هذه الجريمة، وعلى المستوى السياسي فإن الأموال غير المشروعة المتحصلة من عمليات غسيل الأموال يمكن أن تتسلل إلى مواقع اتخاذ القرار مما يؤدي إلى انهيار القيم والسلوك الأخلاقي مثل قيم العمل والكسب المشروع (المنشاوي، 2018).

ثانيا- الدراسات السابقة:

- دراسة (أبو عمارة، 2019) استهدفت الدراسة محاولة تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: لا يتم تغطية المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية بشكل كافي، بالرغم من ضرورة تدريسها لطلاب البكالوريوس ليحققوا ميزة تنافسية في سوق العمل، وذلك يستلزم إعطاء دورات تدريبية لمعدي القوائم المالية وأصحاب الأعمال تبين مزايا التحول للمحاسبة القضائية، وأوصت الدراسة بإدخال موضوعات المحاسبة القضائية ضمن اختبار

التأهيل للزمالة المحاسبية التي تجرئها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وضرورة توفير التسهيلات اللازمة لقيام الكليات بتدريس المحاسبة القضائية.

- دراسة (الهنيني، 2018) هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وتوصلت الدراسة إلى ان يمكن زيادة فعالية ذلك الدور وذلك من خلال رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة، والتحرري عن عمليات الاحتيال والحوادث دون وقوعها في الشركات الأردنية. تحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة، وأوصت الدراسة بأهمية توعية المحاسبين للموظفين العاملين في الشركات بالعقوبات التي قد يواجهونها في حالة ارتكابهم هذه الجرائم وإدراج موضوع المحاسبة القضائية في الخطط الدراسية لطلبة المحاسبة في الجامعات الأردنية.
- دراسة (الصدقي، 2018) هدفت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تسعى إلى الكشف والحد من الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن آليات المحاسبة القضائية تحد من الأثر السلبي للتهرب الضريبي، وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الدراسة بضرورة تطبيق آليات وتقنيات المحاسبة القضائية للمساهمة في الحد من التهرب بالشركات لخفض هذا الأثر السلبي.
- دراسة (مساعدة، وآخرون، 2018) حاولت الدراسة قياس مدى استجابة البنوك العاملة في الأردن لتعليمات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وكذلك قياس مدى فاعلية مكافحة البنوك العاملة في الأردن، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك العاملة في الأردن تبذل العناية الواجبة والخاصة بالالتزامات الصادرة من البنك المركزي، كما أنها توجد لديها نظم آلية لمراقبة حركات العملاء وعند الاشتباه بهم تقوم بتبليغ وحدة مكافحة، وأوصت الدراسة بالعمل على تعزيز سرعة الاستجابة لاستفسارات البنوك من قبل الجهات الحكومية المختصة في مجال مكافحة، وزيادة الرقابة على عمليات غسيل الأموال
- دراسة (احمد، 2016) هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة المعوقات التي تواجه المصارف العاملة في السودان في مكافحة غسيل الأموال، وتوصلت الدراسة إلى أن غسيل الأموال يؤثر على الاقتصاد القومي تأثيراً مباشراً في اتجاه إضعاف هذا الاقتصاد، كما أن المصارف العاملة في السودان في مكافحة غسيل يجب ان تتجنب كافة العمليات المشبوهة والعمليات المشكوك فيها، وأوصت الدراسة بضرورة توحيد التشريعات في مختلف الدول، وتفصيل التعاون بينها وتشريع قوانين صارمة، وراعاة لمكافحة المصادر غير الشرعية للأموال.
- دراسة (عارم، 2016) هدفت الدراسة للتعرف على المحاسبة القضائية وذلك من خلال التعرض على الجانب النظري لها وتاريخ نشأتها ومجالاتها، والمهارات المطلوبة لممارستها ومجالات تطبيقها، مدى شمول نطاق المراجعة الحالية في المملكة العربية السعودية لبعض جوانب المحاسبة القضائية، والفرق بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني، وما دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها هناك اختلاف بين مهارات المحاسب القضائي عن المحاسب القانوني. مما يتطلب وجود قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية المتخصصة للتحقيق في جرائم غسيل الأموال.
- دراسة (Prabowo، 2016) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل خصائص ومهارات المحاسبة القضائية ودورها في مكافحة عمليات غسل الأموال في إندونيسيا، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن المحاسب القضائي عندما يقوم بمكافحة عمليات غسل الأموال لابد من توافر القدرة علي التحليل والتقييم والربط بين الأحداث، المثابرة، الشك المني، حب الاستطلاع، القدرة علي التقصي والتحقيق.

مناقشة الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة المحاسبة القضائية وعمليات غسل الأموال من زوايا متعددة وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها قامت بتوضيح كيفية استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في ظل تواجد المملكة العربية السعودية كعضو دائم في منظمة العمل المالي (الفاتف)

3- منهجية البحث وإجراءاته

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثان في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال وذلك في ظل انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة العمل المالي (الفاتف) وتم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية+Spss/Pc (Statistical Package For Social Science) في اختبار الفروض وتحليل العينة وتفرغ البيانات وتبويبها وتحليلها، كما انه أكثر البرامج الإحصائية ملائمة لطبيعة البحث (بشير، 2003)، ويتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية نظرا لتوافقها مع طبيعة بيانات الدراسة وهي:

- استخراج أهم مقاييس النزعة المركزية والتشتت (الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية) وذلك لإجراء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.
- معامل الارتباط ألفا Alpha Correlation: ويتم استخدامه لتقييم ثبات ومدى اعتمادية أو مصداقية المقاييس المستخدمة في الدراسة، وارتفاع معامل ألفا يعني عدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل.

متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات البحث في مجموعة من المتغيرات المستقلة تتمثل في خدمات المحاسبة القضائية ومقوماتها وانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة العمل المالي (الفاتف)، والمتغير التابع والذي يتمثل في مكافحة عمليات غسل الأموال.

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس بكلية الأعمال بجامعة الملك خالد، وأعضاء زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالمملكة العربية السعودية وبلغ حجم مجتمع الدراسة 235 مفردة، للعام 2019. أما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع البحث حيث قام الباحثان بتوزيع 146 استمارة استبيان من الأعضاء، وتم استرداد 120 قائمة استبيان أي بنسبة استرداد بلغت 82.19%.

أداة البحث:

استخدمت الباحثان استمارة الاستبانة لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، وذلك لقياس متغيرات البحث، واحتوت الاستمارة على أربعة أجزاء رئيسية وذلك على النحو التالي: الجزء الأول والمتعلق بالحاجة إلى المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال ويتكون من (9) فقرات، أما الجزء الثاني فهو الخاص بمقومات المحاسبة القضائية لمكافحة غسل الأموال ويتكون من (12) فقرة، والجزء الثالث والمتعلق بصعوبات تطبيق المحاسبة القضائية لمكافحة غسل الأموال ويتكون من (4) فقرات، الجزء الرابع وهو الخاص بأثر انضمام

المملكة العربية السعودية لمنظمة الفاتف واستخدامها لبرنامج المحاسبة القضائية في عمليات مكافحة غسيل الأموال ويتكون من (4) فقرات.

الاعتمادية لأداة البحث:

- أ- ثبات المقياس: تبين أن معامل الثبات لكل بعد من أبعاد الدراسة أعلى من (0.60) وأن معاملات الثبات لاستمارة الاستبيان ككل بلغت (0.755) وبذلك تعتبر الاستمارة تتميز بدرجة مرتفعة من الثبات.
- ب- صدق المقياس: يتبين أن درجة معامل الصدق لكل بعد من أبعاد الدراسة أعلى من (0.60) وأن معاملات الصدق لاستمارة الاستبيان ككل بلغت (0.867) وبذلك تعتبر الاستمارة تتميز بدرجة مرتفعة من الصدق وهذا يعني أن قائمة الاستبيان صادقة لما وضعت له.

جدول رقم (1) الثبات والصدق لاستمارة الاستبيان

م	الأجزاء	الثبات	الصدق	عدد الفقرات
1	الجزء الأول	0.683	0.826	9
2	الجزء الثاني	0.766	0.875	12
3	الجزء الثالث	0.736	0.858	4
4	الجزء الرابع	0.968	0.984	4
	الاستبيان ككل	0.755	0.867	29

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فروضه: النسب المئوية والتكرارات ومعامل الصدق والثبات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط، ومعامل التحديد، تحليل التباين ANOVA Test، ومعامل الانحدار.

4- نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

- أ- تحليل فقرات مدى الحاجة إلى المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال:
- جدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمدى الحاجة إلى المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	ان جرائم غسيل الأموال تتطلب وجود محاسبين علي دراية ومعرفة بمثل هذه الجرائم ليتمكنوا من التعامل مع الدعاوي القضائية التي تقام في المحاكم بخصوصها.	4.28	0.52	85.67%
2	كثرة الجرائم المالية في الآونة الأخيرة مثل جرائم غسيل الأموال والمساهمات الوهمية.	4.16	0.59	83.17%
3	تركز المحاسبة القضائية علي ما وراء تصرفات غاسلي الأموال وليس فقط علي تأثيرها علي القوائم المالية.	4.07	0.83	81.50%
4	مشاركة المحاسب القضائي في عملية مراجعة البنوك يساهم في طمأنة مستخدمي القوائم المالية بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال.	3.88	0.85	77.67%
5	استحداث محاكم أكثر تخصصاً في المملكة العربية السعودية يؤدي إلى الحاجة إلى وجود بعض التخصصات القضائية ذات العلاقة بالمحاسبة	3.74	0.90	74.83%

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
6	الاستعانة بالمحاسب القضائي في ضوء التطورات التي يشهدها العالم حالياً يعتبر امراً ضرورياً لمكافحة جرائم غسل الأموال	3.68	0.81	73.67%
7	النظام التعليمي المحاسبي الحالي لم يستجب بشكل كافي لمتطلبات المجتمع	3.56	1.08	71.17%
8	هناك عدد من القضايا والنزاعات التجارية الخاصة بجرائم غسل الأموال تحتاج إلى خدمات المحاسب القضائي	3.44	1.14	68.83%
9	الاستعانة بالمحاسب القضائي في حالة وجود نزاعات بين أطراف مختلفة يؤدي إلى تسويتها وتوفير حل أمثل لجميع الأطراف.	3.28	1.25	65.50%
	المتوسط	3.79	0.89	75.78%

يتضح من الجدول السابق ما يلي أن الدرجة الكلية لإجابات أفراد العينة على الأبعاد المرتبطة بمدى الحاجة إلى المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال جاءت مرتفعة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.79) وانحراف معياري (0.89). جاءت أعلى إجابة لأفراد العينة للفقرة التي تنص على أن جرائم غسل الأموال تتطلب وجود محاسبين علي دراية ومعرفة بمثل هذه الجرائم ليتمكنوا من التعامل مع الدعاوي القضائية التي تقام في المحاكم بخصوصها. حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.28) وانحراف معياري (0.52)، في حين جاءت أقل إجابات لأفراد العينة على الفقرة التي تنص على أن الاستعانة بالمحاسب القضائي في حالة وجود نزاعات بين أطراف مختلفة يؤدي إلى تسويتها وتوفير حل أمثل لجميع الأطراف. حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.28) وانحراف معياري (1.25).

ويرجع الباحثان ذلك إلى أن طبيعة عمليات غسل الأموال تحتاج إلى محاسبين علي دراية بالشكل القانوني

لمثل هذا النوع من العمليات مما يدل على أهمية المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال.

ب- تحليل فقرات مقومات المحاسبة القضائية لمكافحة غسل الأموال:

جدول رقم (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لبعد مقومات المحاسبة القضائية

لمكافحة غسل الأموال

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	اقترح ان يتم تكوين فريق مهني مستقل بخبرات ومؤهلات مناسبة يكون فيه محاسب قضائي بالإضافة إلى المراجع لكي يقوموا معا بمحاولة اكتشاف عمليات غسل الأموال.	4.29	0.60	85.83%
2	قيام الجامعات السعودية متمثلة في أقسام المحاسبة بكليات الأعمال علي مستوى مرحلة البكالوريوس بتخصيص وتدريب مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية وتدعيمها بحالات عملية متعلقة بكيفية مكافحة الانحرافات المالية وغسيل الأموال وكذلك إنشاء تخصص جديد خاص بالمحاسبة القضائية.	4.11	0.91	82.17%
3	إدخال تغييرات علي برامج التعليم المحاسبي وكذلك برامج التدريب المهني للمراجعين الداخليين والخارجيين في المملكة العربية السعودية لكي تساعد في الوفاء بالمتطلبات المهنية الجديدة بما يضمن مكافحة غسل الأموال.	4.03	0.69	80.67%
4	إعداد معايير مهنية للمراجعة الداخلية والخارجية تحدد مسنوليات المراجعين المهنيين تجاه الكشف عن حالات الفساد وغسل الأموال وإسناد بعض الأعمال للغير والمقصود به هنا المحاسب القضائي	3.92	0.67	78.33%
5	فتح المجال الوظيفي أمام خريجي قسم المحاسبة للالتحاق بوظائف التخصصات القضائية المتعلقة بالقضايا المالية وغسيل الأموال.	3.81	0.77	76.17%

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
6	سرعة الاستجابة من قبل الجهات الحكومية المختصة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال والتعاون مع المحاسب القضائي.	3.72	0.69	74.33%
7	إصدار تشريع يلزم المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة باشتراط التعاقد مع مكاتب مراجعة بها قسم مستقل وخاص بالمحاسبة القضائية وان يكون ضمن فريق المراجعة المكلف بمراجعة القوائم المالية لمحاسبين قضائيين لمكافحة عمليات غسل الأموال	3.61	0.76	72.17%
8	تعزيز تطبيق أنظمة ومعايير حوكمة الشركات بما يتلاءم مع بيئة المحاسبة القضائية لمكافحة جرائم غسل الأموال	3.55	1.01	71.00%
9	ضرورة أن يكون لدى المحاسب القضائي إصرار ومثابرة في أداء العمل، مهارات اتصال عالية، والمقدرة علي المنافسة والجدل في الدعاوي القضائية ذات الجرائم المالية.	3.46	1.01	69.17%
10	ضرورة تنظيم دورات تدريبية متخصصة بالنسبة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين علي كيفية مكافحة كافة وسائل الفساد والاحتيال المالي وغسيل الأموال	3.37	1.05	67.50%
11	توافر القدرة لدي المحاسبين والمراجعين علي استخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة لمكافحة غسل الأموال لتعزيز إمكانية الوصول إلى النتائج وربطها بالمسببات.	3.28	0.98	65.50%
12	ضرورة توحيد التشريعات في مختلف الدول وتفعيل التعاون بها لمكافحة المصادر غير الشرعية للأموال.	3.12	1.33	62.33%
	المتوسط	3.69	0.87	73.76%

يتضح من الجدول السابق ما يلي أن الدرجة الكلية لإجابات أفراد العينة على الأبعاد المرتبطة ببعده مقومات المحاسبة القضائية لمكافحة غسل الأموال جاءت مرتفعة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.69) وبانحراف معياري (0.87). وجاءت أعلى إجابة لأفراد العينة على الفقرة التي تنص على أن اقتراح ان يتم تكوين فريق مهني مستقل بخبرات ومؤهلات مناسبة يكون فيه محاسب قضائي بالإضافة إلى المراجع لكي يقوموا معا بمحاولة اكتشاف عمليات غسل الأموال حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.29) وبانحراف معياري (0.60)، في حين جاءت أقل إجابات لأفراد العينة على الفقرة التي تنص على ضرورة توحيد التشريعات في مختلف الدول وتفعيل التعاون بها لمكافحة المصادر غير الشرعية للأموال. حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.12) وبانحراف معياري (1.33).

ويرجع الباحثان ذلك إلى أن عمليات غسل الأموال تحتاج إلى بعض المهارات والمؤهلات التي ليست تتوافر بالضرورة في المراجع الخارجي بل يحتاج بجانب معارفه ومهاراته إلى بعض المقومات والمعارف التي تجعل منه محاسب قضائي أيضا.

ج- تحليل فقرات صعوبات تطبيق المحاسبة القضائية لمكافحة غسل الأموال:

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لبعده صعوبات تطبيق المحاسبة

القضائية لمكافحة غسل الأموال

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	عدم وجود معايير وارشادات معتمدة لممارسة المحاسبة القضائية في مكافحة جرائم غسل الأموال	3.75	1.03	75.00%

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
2	صعوبة الحكم علي مدي متابعة الطرق والأساليب المستحدثة في القضاء علي هذه الجريمة في ظل التقدم التكنولوجي وكذلك السرية المفرطة بالنسبة لمعاملات للبنوك	3.52	1.14	%70.33
3	صعوبة تقييم البيئة الرقابية لجريمة غسل الأموال مما يؤدي إلى صعوبة اكتشافها.	3.43	1.02	%68.67
4	صعوبة التعرف والقياس الكمي للأموال غير المشروعة.	3.27	1.35	%65.50
	المتوسط العام	3.49	1.13	%69.88

يتضح من الجدول السابق ما يلي أن الدرجة الكلية لإجابات أفراد العينة على الأبعاد المرتبطة ببعده صعوبات تطبيق المحاسبة القضائية لمكافحة غسل الأموال جاءت متوسطة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.49) وانحراف معياري (1.13). وجاءت أعلى إجابة لأفراد العينة للفقرة التي تنص على عدم وجود معايير وإرشادات معتمدة لممارسة المحاسبة القضائية في مكافحة جرائم غسل الأموال حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.75) وانحراف معياري (1.03)، في حين جاءت أقل إجابات لأفراد العينة على الفقرة التي تنص على أن صعوبة التعرف والقياس الكمي للأموال غير المشروعة. حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.27) وانحراف معياري (1.35).

وترجع الباحثان ذلك إلى أن وجود فجوة واضحة في المعايير والإرشادات المهنية المنظمة للمحاسبة القضائية ودورها مكافحة عمليات غسل الأموال

د- أثر انضمام المملكة لمنظمة الفاتف في استخدام المحاسبة القضائية في عمليات مكافحة غسل الأموال:

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لبعده أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة الفاتف في استخدام المحاسبة القضائية في عمليات مكافحة غسل الأموال.

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	جهود المملكة الداخلية عن طريق وحدات متخصصة بالإضافة إلى لجان متخصصة في مكافحة وكذلك تبني برامج محاسبية متطورة منها المحاسبة القضائية لمكافحة غسل الأموال	3.87	0.70	%77.33
2	انضمام المملكة لعضوية الفاتف كان نتيجة لجهودها في تعقب وتطبيق أفضل الممارسات لمنع تلك الأموال من الدخول إلى النظام المالي ومراقبتها ومن هذه الممارسات المحاسبة القضائية	3.71	0.91	%74.17
3	حصول المملكة على عضوية دائمة لمجموعة العمل المالي يؤكد على نزاهة وصحة الإجراءات المتبعة في مجال الخدمات المالية مستخدمة أدوات كثيرة منها المحاسبة القضائية	3.58	1.07	%71.67
4	اهتمام الأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة بالقطاعين العام والخاص بالأساليب العلمية والعملية للمحاسبة القضائية	3.34	1.03	%66.83
	المتوسط العام	3.63	0.93	%72.50

يتضح من الجدول السابق ما يلي أن الدرجة الكلية لإجابات أفراد العينة على الأبعاد المرتبطة ببعده أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة الفاتف في استخدام المحاسبة القضائية في عمليات مكافحة غسل الأموال جاءت مرتفعة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.63) وانحراف معياري (0.93). وجاءت أعلى إجابة لأفراد العينة للفقرة التي تنص على أن جهود المملكة الداخلية عن طريق وحدات متخصصة بالإضافة إلى لجان متخصصة

في مكافحة وكذلك تبني برامج محاسبية متطورة منها المحاسبة القضائية لمكافحة غسيل الأموال حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.87) وبانحراف معياري (0.70)، في حين جاءت أقل إجابات لأفراد العينة على الفقرة التي تنص على اهتمام الأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة بالقطاعين العام والخاص بالأساليب العلمية والعملية للمحاسبة القضائية حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.34) وبانحراف معياري (1.03).

ويرجع الباحثان ذلك إلى أن المملكة حصلت على عضوية منظمة العمل المالي الدائمة بسبب تبنيها لمجموعة من البرامج المحاسبية المتطورة في جميع القطاعات ونزاهة الإجراءات المتبعة في مجال الخدمات المالية وتعتبر المحاسبة القضائية احد هذه البرامج.

• اختبارات فروض الدراسة:

1- الفرض الأول وينص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام خدمات المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال واختبار هذا الفرض قام الباحثان بعدد من الاختبارات وذلك على النحو التالي:

أ- معامل الارتباط:

يبين الجدول التالي معامل الارتباط بين خدمات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل ومكافحة غسيل الأموال كمتغير تابع.

جدول رقم (6): معامل الارتباط للفرض الأول

المتغير	الاختبار	خدمات المحاسبة القضائية	مكافحة غسيل الأموال
خدمات المحاسبة القضائية	معامل الارتباط	1	0.726
	المعنوية	0.000	0.000

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بنسبة 72.6% عند مستوى معنوية 0.05 بين خدمات المحاسبة القضائية ومكافحة غسيل الأموال.

ب- معامل التحديد:

جدول رقم (7) معامل التحديد للفرض الأول

المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
خدمات المحاسبة القضائية	0.528	0.524	2.46776

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد $R^2 = 0.528$ وهو ما يعني أن خدمات المحاسبة القضائية تفسر مكافحة غسيل الأموال بنسبة 52.8%، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

ج- تحليل التباين ANOVA Test:

جدول رقم (8) تحليل التباين للفرض الأول

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	المعنوية
الانحدار	802.988	1	802.988	131.857	0.000
البواقي	718.603	118	6.09		
المجموع	1521.592	119			

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين خدمات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال، ويظهر ذلك من خلال قيمة "ف" وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وتدل على صحة وجوهية العلاقة بين المتغيرين وجودة الإطار وصحة الاعتماد على نتائجه بدون أخطاء.

د- تحليل الانحدار:

جدول رقم (9) تحليل نتائج الانحدار للفرض الأول

المعنوية	اختبارات	المعاملات المعيارية		المعاملات غير المعيارية		النموذج
		بيتا	الخطأ المعياري	بيتا	الخطأ المعياري	
0.000	1.445	0.726	1.47	2.125	الثابت	1
0.000	11.483		0.043	0.489	خدمات المحاسبة القضائية	

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيم اختبار "ت" لجميع عبارات متغير خدمات المحاسبة القضائية ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 0.05 ويبين هذا قوة العلاقة الانحدارية بين خدمات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال ونستنتج من الجداول السابقة ما يلي:

- كان مستوى الدلالة الخاصة بكل من معامل ارتباط "بيرسون" ومعامل الانحدار أقل من قيمة 0.05 مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال.
 - كانت إشارة معامل ارتباط "بيرسون" موجبة مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين خدمات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال.
 - كانت قيمة مستوى المعنوية لاختبار معادلة الانحدار ككل ANOVA (اختبار ف) أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 مما يعني إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المقدر وبالتالي إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.
 - قيم معامل Beta تشير إلى أن خدمات المحاسبة القضائية تؤثر في مكافحة غسل الأموال بنسب مختلفة وهذا التفسير لا يمكن أن يرجع إلى الصدفة.
 - مما سبق يمكن للباحثين قبول الفرض أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام خدمات المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال.
- 2- الفرض الثاني وينص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لانضمام المملكة لمنظمة الفاتف على مكافحة عمليات غسل الأموال واختبار هذا الفرض قامت الباحثتان بعدد من الاختبارات وذلك كالتالي:
- أ- معامل الارتباط:
- يبين الجدول التالي معامل الارتباط بين الانضمام لمنظمة الفاتف كمتغير مستقل ومكافحة عمليات غسل الأموال كمتغير تابع.

جدول رقم (10) معامل الارتباط للفرض الثاني

المتغير	الاختبار	الانضمام لمنظمة الفاتف	مكافحة عمليات غسل الأموال
الانضمام لمنظمة الفاتف	معامل الارتباط	1	0.766
	المعنوية	0.000	0.000

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بنسبة 76.6% عند مستوى معنوية 0.05 بين الانضمام لمنظمة الفاتف ومكافحة عمليات غسل الأموال.

ب- معامل التحديد:

جدول رقم (11) معامل التحديد للفرض الثاني

المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
الانضمام لمنظمة الفاتف	0.586	0.583	2.3336

يوضح الجدول السابق أن معامل التحديد $R^2 = 0.586$ وهو ما يعني أن الانضمام لمنظمة الفاتف يفسر مكافحة عمليات غسل الأموال بنسبة 58.6%، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

ج- تحليل التباين ANOVA Test:

جدول رقم (12) تحليل التباين للفرض الثاني

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	المعنوية
الانحدار	910.334	1	910.334	167.166	0.000
البواقي	642.591	118	5.446		
المجموع	1552.925	119			

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين الانضمام لمنظمة الفاتف ومكافحة عمليات غسل الأموال، ويظهر ذلك من خلال قيمة "ف" وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وتدل على صحة وجوهية العلاقة بين المتغيرين وجودة الإطار وصحة الاعتماد على نتائجه بدون أخطاء.

د- تحليل الانحدار:

جدول رقم (13) تحليل نتائج الانحدار للفرض الثاني

المعنوية	اختبارات	المعاملات غير المعيارية		النموذج	
		بيتا	الخطأ المعياري		
0.000	4.364	0.766	1.652	7.211	الثابت
0.000	12.929		0.037	0.479	الانضمام لمنظمة الفاتف

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيم اختبار "ت" لجميع عبارات متغير الانضمام لمنظمة الفاتف ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 0.05 وببين هذا قوة العلاقة الانحدارية بين الانضمام لمنظمة الفاتف والإفصاح عن عمليات غسل الأموال ونستنتج من الجداول السابقة ما يلي:

- كان مستوى الدلالة الخاصة بكل من معامل ارتباط "بيرسون" والانحدار أقل من قيمة 0.05 مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانضمام لمنظمة الفاتف ومكافحة عمليات غسل الأموال.
- كانت إشارة معامل ارتباط "بيرسون" موجبة مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الانضمام لمنظمة الفاتف ومكافحة عمليات غسل الأموال.
- كانت قيمة المعنوية لاختبار معادلة الانحدار ككل ANOVA (اختبار ف) أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 مما يعني إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المقدر وبالتالي إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.
- قيم معامل Beta تشير إلى أن الانضمام لمنظمة الفاتف يؤثر في مكافحة عمليات غسل الأموال بنسب مختلفة وهذا التفسير لا يمكن أن يرجع إلى الصدفة.

- مما سبق يمكن للباحثين قبول الفرض أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لانضمام المملكة لمنظمة الفاتف على مكافحة عمليات غسل الأموال.
- 3- الفرض الثالث وينص على أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال ولاختبار هذا الفرض قام الباحثتان بعدد من الاختبارات وذلك على النحو التالي:
 - أ- معامل الارتباط:

يبين الجدول التالي معامل الارتباط بين مقومات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل وبعد مكافحة غسل الأموال كمتغير تابع.

جدول رقم (14) معامل الارتباط للفرض الثالث

المتغير	الاختبار	مقومات المحاسبة القضائية	مكافحة غسل الأموال
مقومات المحاسبة القضائية	معامل الارتباط	1	0.644
	المعنوية	0.000	0.000

- يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بنسبة 66.4% عند مستوى معنوية 0.05 بين مقومات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال.
- ب- معامل التحديد:

جدول رقم (15): معامل التحديد للفرض الثالث

المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
مقومات المحاسبة القضائية	0.441	0.437	2.69056

- يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد $R^2 = 0.441$ وهو ما يعني أن مقومات المحاسبة القضائية تفسر مكافحة غسل الأموال بنسبة 44.1%، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس.
- ج- تحليل التباين ANOVA Test:

جدول رقم (16) تحليل التباين للفرض الثالث

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	المعنوية
الانحدار	685.336	1	685.336	93.212	0.000
البواقي	867.589	118	7.352		
المجموع	1552.925	119			

- يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين مقومات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال، ويظهر ذلك من خلال قيمة "ف" وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وتدل على صحة وجوهية العلاقة بين المتغيرين وجودة الإطار وصحة الاعتماد على نتائجه بدون أخطاء.
- د- تحليل الانحدار:

جدول رقم (17) تحليل نتائج الانحدار للفرض الثالث

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية		المعنوية
	بيتا	الخطأ المعياري	بيتا	اختبارات	
الثابت	1.437	1.615	0.664	0.890	0.000
مقومات المحاسبة القضائية	0.452	0.047		9.655	0.000

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيم اختبار "ت" لجميع عبارات متغير مقومات المحاسبة القضائية ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 0.05 وبين هذا قوة العلاقة الانحدارية بين مقومات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال.

ونستنتج من الجداول السابقة ما يلي كان مستوى الدلالة الخاصة بكل من معامل ارتباط "بيرسون" ومعامل الانحدار أقل من قيمة 0.05 مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال.

- كانت إشارة معامل ارتباط "بيرسون" موجبة مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مقومات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال.
- كانت قيمة مستوى المعنوية لاختبار معادلة الانحدار ككل ANOVA (اختبار ف) أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 مما يعني إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المقدر وبالتالي إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.
- قيم معامل Beta تشير إلى أن مقومات المحاسبة القضائية تؤثر في مكافحة غسل الأموال بنسب مختلفة وهذا التفسير لا يمكن أن يرجع إلى الصدفة.
- مما سبق يمكن للباحثين قبول الفرض أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقومات المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال.

خلاصة النتائج:

- 1- أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين خدمات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال، وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين الانضمام لمنظمة الفاتف ومكافحة غسل الأموال، وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين مقومات المحاسبة القضائية ومكافحة غسل الأموال.
- 2- انهيار العديد من الشركات الكبرى ولجوء أصحاب المصلحة بتلك الشركات إلى رفع الدعاوي القضائية، ادي إلى الحاجة إلى خبراء أو مستشارين لإبداء آراءهم حول تلك النزاعات مما جعل المحاسبة القضائية مطلب أساسي وخصوصا مع انتشار عمليات غسل الاموال.

التوصيات والمقترحات:

بناءً على نتائج البحث تقدم الباحثان التوصيات والمقترحات التالية:

- 1- إدخال تغييرات على برامج التعليم المحاسبي وكذلك برامج التدريب المهني للمراجعين الداخليين والخارجيين في المملكة العربية السعودية لكي تساعدهم في الوفاء بالمتطلبات المهنية الجديدة بما يضمن مكافحة غسل الأموال.
- 2- ضرورة الزام المراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين أن يقضوا علي الأقل 80 ساعة من التعليم المهني المستمر في مجال مكافحة عمليات الاحتيال وغسيل الأموال.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو عمارة، مصطفى محمد جمعة؛ الحركان، أحمد بن عبد الكريم (2019). تقييم المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، مجلد 6(3)، 427-447.
- احمد، محمد يحيي عثمان محمد (2016). تقويم الاجراءات مكافحة غسيل الاموال في المصارف السودانية بالتطبيق على بنك النيلين، (رسالة دكتوراه). تم الاسترجاع من قاعدة بيانات دار المنظومة. (رقم توثيق الرسالة 845069)
- بشير، سعد زغلول(2003) دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، الإصدار العاشر، العراق: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 1.
- الجليلي، مقداد احمد (2012). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، العراق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، (100)، 81-95.
- الخريشة، أمجد سعود(2009). جريمة غسل الأموال، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 38.
- خليفة، محمود البدري شاكر (2012). تحليل الانثار المختلفة لعمليات غسل الاموال ودور المراجعة في الحد منها: دراسة تطبيقية على المصارف السعودية، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة اسيوط (53)، 179-194.
- الدوري، حسين محمد (2007، مايو). غسل الاموال المفهوم -الاسباب- اسس واساليب المكافحة (دوليا وعربيا)، المنظمة العربية للتنمية الادارية - ورقة عمل مقدمة في ندوة المال العام ومكافحة الفساد الاداري المالي في تونس خلال الفترة 14- 18.
- السعد، صالح عبد الرحمن (2013). المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية (استكشافية)، جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 27 (1)، 3-94.
- السعد، صالح عبد الرحمن؛ العمودي، خديجة محمد (2019). دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الاموال: الممارسة الحالية دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، مجلد 12 (3)، 86-109.
- سعدالدين، إيمان محمد (2010). "المحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري- دراسة تحليلية" جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، (75) ، 255-306.
- السيسي، نجوي أحمد (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (1)، 44.
- الصديق، بابكر إبراهيم ؛ نور، موسي بشير محمد (2018). اثر تطبيق المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، مجلد 12 (144)، 163.

- عارم، سعد محمد؛ ال حسن، علي فايع محمد (2016). المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والاداري في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على منطقة عسير، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، جامعة جرش، المجلد الأول (3)، 41- 75.
- عبد الله، الزين عبد الله بابكر؛ نور، عادل صلاح الدين محمد (2018). مدى شمولية مجالات المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي - دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين بالسودان، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان مجلد 11 (44)، 86- 113.
- عبيد، قيصر؛ علي، احمد (2014). دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة عسيل الاموال، دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد السابع (30)، 354.
- قشقوش، هدى حامد (2002). جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 54.
- قمبر، جميلة سعيد، (2014). قياس مدى ادراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، مجلة الجامعة، كلية الزاوية، المجلد الاول (16)، 213 – 242.
- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان (2016). دراسة استقصاء ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 12 (101)، 13.
- مساعدة، وليد محمد؛ الحسن، عبد الله طابيل (2018). مدى استجابة البنوك العاملة في الاردن لتعليمات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الإرهاب، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، الجامعة الاردنية، المجلد 14 (3) 389- 411.
- مصطفى، مناهل؛ الرفيعي، افتخار محمد (2008). دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الاموال، مجلة الرشيد المصرفي، السنة السابعة، (3)، 4.
- المنشاوي، محمد احمد (2018). نظام جديد لمكافحة جريمة غسل الاموال يتوافق مع رؤية المملكة 2030، مجلة التنمية الادارية، معهد الإدارة العامة، (152)، فقره من 1- 5.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، (2019). تقرير بعنوان المملكة العربية السعودية عضو في مجموعة العمل المالي (الفاتف)، العضوية ستعزز مكانة المملكة الدولية وتبرز جهودها في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، تم الاسترجاع من موقع sama.gov.sa/ar-sa/news-335.aspx
- نبيه، صالح (2011). جريمة غسيل الاموال في ضوء الاجرام المنظم والمخاطر المترتبة عليها، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2.
- الهيني، إيمان أحمد؛ سلامة، رأفت سلامة (2018). دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي في الأردن، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الأردن المجلد 9 (20)، 87- 101.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Arens, A., Elder, R. & Beasley, M., (2008) "Auditing and Assurance Service", An Integrated Approach, Pearson Prentice Haal, 12th Ed.
- Asaolu, T. O., Owojori, A.A, (2009) The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World European Journal of Scientific Research, Vol.29 (2), 183- 187.

- Fillmer, Scott. (2003)Forensic Accounting Defined. Retrieved from www.cris.com/~dfillmer/forensic.htm, , online posting
- Grumbly, D.Larry, (2003) The Evidentiary Basis of Forensic, Journal of Forensic Accounting, . July, 135.
- Mckittrick, Chris, (2009) "Forensic Accounting: It's Broader Than You Might Think and It Can Help Your Organization", The Mckittrick Report Issue 1 Retrieved from. www.oversightsystems.com
- Oyedokum, Godwin Emmanuel (2016), " Forensic Accounting Investigation Techniques: Any Rationalization ? Retrieved from [https:// ssrn.com /abstract=2910318](https://ssrn.com/abstract=2910318), PP.1- 17.?
- Prabowo, A., (2016) " Money Laundering and Forensic Accounting in Indonesia: Postgraduate Perspective ", International Business Management, Vol.10, .5633- 5642
- Ramaswamy, Vinita (2007) "New Frontiers: Training Forensic Accountants within the Accounting Program "journal of College. Teaching & Learning, Volume 4, (9), 31- 38
- Rezaee, Z, &Crumbley, L., (2007) The Role of Forensic Auditing Techniques in Restoring Public Trust and Investor Confidence in Financial Information, Forensic Examiner Spring – Vol 16 (1), 44- 49.